

بلاغ الشركات

القوائم المالية المجمعة

البنك التونسي الليبي

المقر الإجمالي: مبنى البنك التونسي الليبي، شارع الأرض، المركز العمراني الشمالي

ينشر البنك التونسي الليبي قوائمه المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31/12/2018 التي ستعرض للمصادقة على الجلسة العامة العادية التي ستعقد يوم 30 أفريل 2019. هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد فتحي ناجي و السيد سامي قرمازي.

الموازنة المجمعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018
الوحدة: دينار تونسي

31/12/2017	31/12/2018	مذكرة	الأصول
57686303	106351633	1 اصل	أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي
126829218	176971765	2 اصل	ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية
391096392	440140141	3 اصل	مستحقات على الحرفاء
123620	143 119	4 اصل	المحفظة التجارية
47514 675	46115078	5 اصل	محفظة الاستثمار
48678489	48092693	6 اصل	الأصول الثابتة
9016122	17755125	7 اصل	أصول أخرى
680944819	835569554		مجموع الأصول
			الخصوم
-	-		البنك المركزي والحساب البريدي
224851075	327974664	1 خصم	إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية
278410728	356498534	2 خصم	ودائع الحرفاء
29831702	24 269 124	3 خصم	إقتراضات و موارد خصوصية
40321408	33944854	4 خصم	خصوم أخرى
573414913	742687176		مجموع الخصوم
1 118	1 131		حقوق الأقلية
			الأموال الذاتية
100 000 000	100 000 000	1 مال ذاتي	رأس المال
12133495	6911413	2 مال ذاتي	الاحتياطيات المجمعة
-4 604707	-14030166		النتيجة المحاسبية
107528788	92881247		مجموع الأموال الذاتية
680944819	835569554		مجموع الخصوم و الأموال الذاتية وحقوق الأقلية

جدول التعهدات خارج الموازنة المجمعة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018
الوحدة: دينار تونسي

31/12/2017	31/12/2018	مذكرة	البنود
75009053	56 998 609	تعهد 1	- الضمانات و الكفالات المقّمة
58 946 812	443 785 304	تعهد 2	- إتمادات مستندية
133955865	500783913		مجموع خصوم محتملة
82321028	72929637	تعهد 3	- تعهدات تمويل مقدمة
82 321028	72929637		مجموع تعهدات المقدمة
163855568	255315857	تعهد 4	- ضمانات مقبولة
163855568	255315857		مجموع تعهدات المقبولة

قائمة النتائج المجمعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2016
الوحدة: دينار تونسي

31/12/2017	31/12/2018	مذكرة	البنود
			إيرادات الاستغلال البنكي
28430191	34503805	1 إيراد	فوائد مستلمة وإيرادات أخرى
10177646	15116683	2 إيراد	عمولات
2239214	2705362	3 إيراد	أرباح المحفظة التجارية والعمليات المالية
693258	688842	4 إيراد	أرباح محفظة الاستثمار
41540309	53014692		مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
			أعباء الاستغلال البنكي
17260449	30649405	1عبء	فوائد مدفوعة وأعباء مماثلة
601820	652470	2عبء	عمولات مدينة
18078	0	3عبء	خسائر محفظة السندات التجارية و العمليات المالية
17880347	31301875		مجموع أعباء الاستغلال البنكي
23659962	21712817		الناتج البنكي الصافي
-4 797 345	-12526942	4عبء	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات
-48 966	-33242	5عبء	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
-15 065 550	-17815758	6عبء	أجور وتكاليف اجتماعية
-5 467 587	-7322999	7عبء	تكاليف الاستغلال العامة
-2 894 272	-4532549		رصيد الاستهلاكات و مدخرات الاصول الثابتة
-4 613 758	-20518673		نتيجة الاستغلال
103 080	6 639 794		رصيد ربح او خسائر على عناصر عادية
-4 510 678	-13878879		نتيجة الانشطة العادية للشركات المندمجة
-94 370	-151273		الاداء على الارباح
0	0		رصيد ربح/خسارة متأتية من العناصر الطارئة
-4 605 048	-14030152		النتيجة الصافية للشركات المندمجة
-341	14		حصة الاقلية
-4 604 707	-14030166		النتيجة الصافية العائدة للشركة المجمعة

جدول التدفقات النقدية المجمعة

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018
الوحدة: دينار تونسي

31/12/2017	31/12/2018	البيانات
أنشطة الاستغلال		
-4 604 707	-14030166	النتيجة الصافية
7 740 583	10167733	التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات الفوارق الحاصلة :
-72 646 327	-649010	ودائع / سحبيات لدى المؤسسات البنكية و المالية الأخرى
4 985 528	78087806	ودائع الحرفاء
-44 174 544	-56861308	قروض للحرفاء و تسبيقات /سداد قروض قروض للحرفاء و تسبيقات
4 075 790	-19499	سندات التوظيف
-726 666	-8 739 666	أصول أخرى
17 567 476	-6376554	خصوم أخرى
-87 782 867	1579999	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال
أنشطة الاستثمار		
1 136 036	1 366355	اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
-11 953 348	2978247	اقتناء / تفويت في أصول ثابتة
-10 817 312	4344602	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
-	-	ارتفاع / انخفاض رأس المال
19 721 361	-5562578	ارتفاع / انخفاض الاقتراضات و الموارد الخصوصية
-418 473	-619248	استعمالات على الصندوق الاجتماعي
-	-	حصص أرباح مدفوعة
19 302 888	-6181826	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
-79 297 291	- 257225	التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة
21 844 008	-57453283	السيولة أو ما يعادلها بداية السنة
-57 453 283	-57 710508	السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة

الإيضاح الأول : تقديم المجموعة

تتكون مجموعة البنك التونسي الليبي من ثلاث شركات مختصة في مجالات متكاملة :

• البنك التونسي الليبي شركة خفية الاسم أنشئت في ديسمبر 1983 و تتمثل أغراض البنك أساسا في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الائتمانية الأخرى لأجال مختلفة وذلك بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.

ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الإستثمارية والتجارية وبالأخص المشاريع المشتركة منها بين البلدين.

يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض.

يبلغ رأس مال البنك في تاريخ اختتام السنة المالية 2009 ما قدره 70 مليون دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 700 ألف سهم بقيمة 100 دينار للسهم الواحد.

هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013 ، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة.

ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

• العربية للاستخلاص شركة خفية الاسم أحدثت في أكتوبر 2002 ويتمثل الغرض الأساسي للشركة في تحصيل الديون التي يفوت فيها البنك التونسي الليبي لفائدتها. يبلغ رأس مال الشركة 2 700 ألف دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 27 000 سهم بقيمة 100 دينار للسهم الواحد.

• " كاب انفست سيكار "، شركة خفية الاسم أنشئت في أكتوبر 2002 ويتمثل غرضها الأساسي في المساهمة لحسابها أو لحساب الغير وبهدف إعادة إحالتها في تدعيم الأموال الذاتية للمؤسسات وإدارة محفظة من القيم المنقولة وبصفة عامة القيام بكل العمليات المالية أو التجارية أو المنقولة والتي لها علاقة وثيقة بغرض الشركة وتتماشى معه باستثناء امتلاك العقارات عدى ماهو ضروري للقيام بنشاط الشركة يبلغ رأس مال الشركة 1000 ألف دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 100.000 سهم بقيمة 10 دينار للسهم الواحد .

1.1 – مساهمة الشركة الأم في رأس مال الشركات الفرعية

يملك البنك التونسي الليبي 26.993 سهما من مجموع 27.000 سهما المكونة لرأس مال شركة "العربية للاستخلاص" وهو ما يمثل مساهمة بنسبة 99,97% .

أما بخصوص مساهمته في رأس مال شركة " كاب انفست سيكار "، فإن عدد الأسهم التي يملكها بلغ 50.001 سهما وبذلك تكون المساهمة بنسبة 99,98% باعتبار المساهمة عن طريق العربية للاستخلاص بنسبة 49,99%.

إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة

الإيضاح الثاني: طرق ومراحل التجميع

1.2- طريقة التجميع

يتم اختيار طريقة التجميع حسب نسبة حقوق التصويت التي يمتلكها البنك التونسي الليبي في كل من الشركتين وكذلك حسب قدرتها على توجيه السياسة المالية وكذلك التأثير بصفة فعالة على سياسة التصرف في الشركة.

وعلى هذا الأساس، تم اعتماد طريقة التجميع التام باعتبار درجة المراقبة التي تمارسها الشركة الأم في كل من الشركتين الفرعيتين (99,97% و 99,98% من حقوق التصويت بالشركتين).

2.2- تاريخ الإقفال

اعتمدنا كتاريخ للقوائم المالية المجمعة نفس تاريخ القوائم المالية الفردية لشركات المجموعة وهو 31 ديسمبر من كل سنة.

3.2 - مراحل التجميع

تم إعداد القوائم المالية المجمعة باتباع المراحل التالية :

- تجميع جميع بنود القوائم المالية للشركة الأم والمؤسسات الفرعية سطرًا سطرًا وذلك عن طريق جمع العناصر المتشابهة للأصول والخصوم وحقوق المساهمين وكذلك الشأن بالنسبة للإيرادات والمصروفات،
- إلغاء الأرصدة والعمليات المنجزة بين شركات المجموعة،
- مراجعة كافة الطرق المحاسبية المعتمدة وذلك للتأكد من تطبيق نفس المبادئ في جميع شركات المجموعة ،
- إلغاء القيمة المحاسبية لمساهمة الشركة الأم في المؤسسات الفرعية والحصة الراجعة للشركة الأم في حقوق المساهمين في هذه المؤسسات الفرعية،
- تحتسب حصص الأقلية من النتيجة الصافية للمؤسسة الفرعية وتخصم من نتيجة المجموعة للحصول على النتيجة الصافية المتعلقة بمالكي الشركة الأم،
- تحتسب حصص الأقلية من الأصول الصافية للمؤسسة الفرعية وتعرض بالموازنة المجمعة بصفة منفردة عن الخصوم وحقوق المساهمين للشركة الأم .

4.2 - أهداف التجميع

يقع إعداد القوائم المالية المجمعة لأهداف مالية واقتصادية وتبعًا لذلك فإن الحسابات المجمعة تهدف إلى إعطاء مساهمي البنك التونسي الليبي (الشركة الأم) القيمة الحقيقية لأسهمهم وذلك في إطار وحدة اقتصادية تجمع حصص الأغلبية والأقلية على حد سواء .

وتترجم تبعات هذا التوجه كالاتي :

- فارق الاقتناء : يؤخذ هذا الفارق في حدود نسبة الشركة الأم عند الاقتناء،
- النتائج بين شركات المجموعة: تلغى بالكامل النتائج المحققة والمتعلقة بصفقات مبرمة بين الشركة الأم والمؤسسات تحت المراقبة الكاملة،

- عرض حصص الأقلية: تعرض حصص الأقلية بالموازنة وحساب النتيجة على التوالي بين حقوق المساهمين والخصوم، وخصما من النتائج المجمعة..

الإيضاح الثالث: التصريح بالمطابقة

أعدت القوائم المالية طبقا لمقتضيات نظام المحاسبة للمؤسسات ونخص بالذكر المعيار المحاسبي رقم 35 (القوائم المالية المجمعة) والمعيار المحاسبي رقم 36 (المساهمات في المؤسسات المشتركة) وخاصة المبادئ المتعلقة بتقنيات وقواعد العرض والإفصاح الخاصة بإعداد ونشر القوائم المالية المجمعة.

الإيضاح الرابع: المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تشتمل القوائم المالية لمجموعة البنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقا للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999.

وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالآتي:

1.4 – القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الموازنة بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدما وغير المستحقة.

كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية. وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة.

وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة الموالية في جانب خصوم الموازنة ضمن بند "حساب تسوية الخصوم".

أما الفوائد المستحقة على الديون المصنفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصما من بند "مستحقات على الحرفاء".

وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات.

2.4 – أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء. وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء".

توزع قيمة الإيجار على النحو التالي :

- جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين،
- وجزء خاص بالفوائد .

3.4 – محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين: محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار.

تحتوي محفظة السندات التجارية حصرا على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير.

تتضمن محفظة الاستثمار أساسا :

- السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاع)
- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتناؤها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار) .

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار.

تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي وقع تحملها. كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب .

تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسميا على توزيع هذه الأرباح.

4.4 – مخصصات المخاطر

1.4.4 – مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقا لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي عدد 91-24 و 99-04 و 2001-04 و 2001-12 و 2012-02 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف.

أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 2 لسنة 2012 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الإقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخضع من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

كما جاء في منشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013 أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و 5 سنوات ،عليها رصد مخصصات بنسبة 40 % من قيمة هذه الديون وبـ 70 % بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و 7 سنوات وبنسبة 100 % بالنسبة للديون التي تجاوزت بـ 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها .

كما اعتمد البنك على مقتضيات منشور البنك المركزي عدد 12 لسنة 2015 والمنقح بالمنشور عدد 5 لسنة 2017 و ذلك بالإبقاء على التصنيف المعتمد في موفى ديسمبر 2014 بالنسبة للمؤسسات الناشطة في القطاع السياحي و المنفوعة بالإجراءات الاستثنائية.

وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ : الديون العادية (ACTIFS COURANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كلية ومؤكدة في آجالها. ويتّصف الحرفاء من هذا الصنف بـ :

◀ وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبية مصادق عليها ووضعيات محاسبية مؤقّنة لا يتجاوز إعداها 3 أشهر.

◀ تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعلية للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

الصنف ب : الديون المصنّفة (ACTIFS CLASSES)

① الصف ب 1 : الديون التي تستوجب متابعة خاصة

(*ACTIFS NECESSITANT UN SUIVI PARTICULIER*)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كلية وفي الأجل مؤكداً. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصف بأنها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تدهوراً. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 2 لسنة 2012 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الطرفية لمساندة المؤسسات الإقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخصم من نتائج سنة 2011 لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صف ب 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صف ب 1).

② الصف ب 2 : الديون غير المؤكدة: (*ACTIFS INCERTAINS*)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلي غير مؤكّد في الأجل وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصف بأنها تعاني من صعوبات ماليّة تهدّد بقاءها وإستمراريتها وهو ما يستوجب القيام بعملية إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها الماليّة.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و 180 يوماً.

➔ **نسبة المخصّصات على الصف ب 2 : 20 %**

③ الصف ب 3 : الديون المتعثرة: (*ACTIFS PREOCCUPANTS*)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهدداً والتي يمكن أن ينجّر عنها خسائر للبنوك ممّا يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و 360 يوماً والتي قد يستوجب استخلاصها اللجوء إلى النزاعات.

➔ **نسبة المخصّصات على الصف ب 3 : 50 %**

④ الصف ب 4: الديون المشكوك فيها: (*ACTIFS COMPROMIS*)

وهي الديون التي لها نفس خاصيات الصف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوماً

➔ **نسبة المخصّصات على الصف ب 4 : 100 %**

⑤ الصف ب 5: الديون المحالة على النزاعات

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات وكذلك الديون التي يتعين احتسابها ضمن الخسائر.

➔ **نسبة المخصّصات على الصف ب 5 : 100 %**

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في :

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة
- الضمانات المقدمة من قبل البنوك
- الأصول المالية المرصودة للغرض
- الودائع في حسابات الضمان

- الرهون المسجلة

- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي :

✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل وطاقة استيعابه وكلفة السرير. وتعُد القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع وحصّة المصرف في تمويله.

✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي وحسب حصّة المصرف في تمويل المشروع.

✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي :

• المعدات العادية : تطبيق انخفاض بـ 20 % سنويا على سعر الشراء

• المعدات الخاصة: تطبيق انخفاض بـ 40% سنويا على سعر الشراء

• العقارات : تطبيق انخفاض بـ 5 % سنويا على سعر الشراء

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.4 - مخصصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الموازنة إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

5.4 - معالجة الأصول الثابتة:

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء وتعتمد المجموعة طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

- البناءات 2.5 % و 5%
- أثاث ومعدات المكاتب 10 %
- تجهيزات وتهيئة 10 %
- معدات نقل 20 %
- برامج و معدات معلوماتية 10% و 33%

6.4 - نظام المحاسبة متعددة العملات:

تعتمد المجموعة على نظام المحاسبة المتعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات

والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا .

عند نهاية كل فترة محاسبية يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبيا طبقا لما جاء بالنظام المحاسبي .

7.4 الضرائب المؤجلة:

تطبيقا لاتفاقية الحذر ، وبالاستناد إلى ما جاء في الفقرة 35 وما يليها من المعيار المحاسبي الدولي 12 IAS ولغياب مؤشرات واضحة تدلّ على وجود مزاياح كافية في المستقبل القريب ، لم يأخذ البنك بعين الإعتبار الضرائب المؤجلة بعنوان الخسائر المسجلة في إطار تحول البنك إلى بنك شمولي. وتجدر الإشارة إلى أنّ البنك بإمكانه ترحيل هذه الخسائر بصفة لا منتهية .

إيضاحات حول الموازنة المجمعة

الأصول :

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي :

بلغ رصيد هذا البند 106.351.633 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 57.686.303 دينار في 31 ديسمبر 2017 ، وهو كالاتي

الوحدة: دينار تونسي

ديسمبر 2017	ديسمبر 2018	مذكرة	البيانات
7628153	8178915	1-1	نقدية بالخرزينة
54187053	816459100	2-1	أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرزينة العامة للبلاد التونسية
30368657	633351106		المجموع

أصل 1-1: نقدية بالخرزينة:

تتمثل النقدية بالخرزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2018 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2017 كما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد بالدينار التونسي		العملة
2017/12/31	2018/12/31	
3253 506	2 780 859	الدينار التونسي
759 011	1 814 749	الأورو
716 180	1 274 581	الدولار الأمريكي
1 259	20 799	الجنيه الاسترليني
10 638	611	الفرنك السويسري
264	219	الدينار الكندي
1 492	0	الكرونا السويدية
350	0	الدرهم الاماراتي
706	0	الريال القطري
3 815 762	5 891 817	المجموع

أصل 1-2: أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرزينة العامة للبلاد التونسية:

ينقسم هذا البند كالاتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
53787053	812459100	البنك المركزي التونسي
4	4	مركز الصكوك البريدية
54187053	816459100	المجموع

أصل 2 : ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 176.971.765 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 126.829.218 دينار في 31 ديسمبر 2017 تفصيله كالاتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2017/12/31	2018/12/31		
16739935	55636949	1-2	حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية
95838	1289		حساباتنا لدى البنوك المحلية
43835 125	37849 684		حسابات المصرف لدى البنوك
54781175	799835116	2-2	توظيفات لدى البنوك
57915 546	75710 282		مستحقات على المؤسسات المالية
218829126	176971765		المجموع العام

أصل 2-1 : البنوك المحلية :

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		المراسلون المحليون
2017/12/31	2018/12/31	
6 045	6 045	بنك الأمان
2 915	2 915	البنك العربي لتونس
99829	168	أكسيس كبيتال بورص
95838	1289	المجموع العام

أصل 2-2 : توظيفات لدى البنوك :

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2018 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2017 كما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		التوظيفات
2017/12/31	2018/12/31	
37 232 400	49 063 060	البنك المركزي التونسي بالدولار الأمريكي
0	21 839 045	البنك البركة بالدولار الأمريكي
0	17 351 570	لبنك التجاري العربي البريطاني بالدولار الأمريكي
4 899 000	14 958 250	بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي
0	7 479 125	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
3 919 200	5 983 300	بنك اليوفاي بالدولار الأمريكي
16 000 000	0	بنك الاسكان بالدينار التونسي
11 744 400	0	بنك الأمان بالدينار التونسي
2 000 000	0	مصرف شمال افريقيا بالدينار
16 547	161 449	حسابات مرتبطة بالتوظيفات
54781175	799835116	المجموع

وتنقسم مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2018 كالآتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ	المستحقات
166 571 767	مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية لغاية 3 أشهر
950 000	مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
9 449 997	مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية لأكثر من 5 سنوات
176 971 765	المجموع

أصل 3 : مستحقات على الحرفاء :

بلغ رصيد هذا البند 440.140.141 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 391.096.392 دينار في 31 ديسمبر 2017، تفاصيله كالآتي:

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2017/12/31	2018/12/31		
036093460	279907516	1-3	مساعدات أخرى للحرفاء
37209662	41986974		أرصدة مدينة للحرفاء
408189522	698776591		المجموع الخام
-256804108	-301514113		مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
- 76916820	- 14616028		فوائد مؤجلة
-9911192	-1109629		مخصصات جماعية
392096391	141140440		المجموع الصافي

أصل 3- 1 : مساعدات أخرى للحرفاء :

بلغ رصيد هذا البند: 516.907.279 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 460.093.036 دينار في 31 ديسمبر 2017 ، تفاصيله كالآتي

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2017/12/31	2018/12/31		
148566317	469912330	1-1-3	قروض للحرفاء
70628040	52188875	2-1-3	مستحقات غير مسددة
74 835 368	74 620 747	3-1-3	مستحقات في الاستخلاص
45533327	54248535		قروض في النزاعات
036093460	279907516		المجموع

أصل 3-1-1 : قروض للحرفاء :

يشتمل هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
650159144	822665148	تمويل عمليات تجارية
98704080	40857780	محفظة قروض التمويل
45002975	27683470	جدولة قروض
07295416	37930829	قروض مسوقة
9892341	5843791	قروض الإيجار المالي(1)
147 000	147 000	حساب جاري للشركاء
148566317	469912330	المجموع

(1) بعد خصم الاستهلاكات .

لاحظنا عدم وجود تصنيف حديث صادر عن وكالة تصنيف و / أو بيانات مالية حديثة ومراجعة من قبل مدقق خارجي، لعدة حرفاء لهم التزامات مع النظام المالي بشكل فردي تتجاوز عتبات كل منها 25 مليون دينار، و 5 مليون دينار ، على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من المنشور رقم 9-24 الصادر في 17 ديسمبر 1991.

أصل 3-1-2 : مستحقات غير مسددة :

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 75.888.521 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 40.280.706 دينار في 31 ديسمبر 2017، وهي كالآتي:

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
12 204 986	39 055 507	قروض غير مسددة على عمليات تجارية
14 536 869	26 986 563	قروض غير مسددة أصلا على قروض التنمية
5 545 761	9 791 531	فوائد غير مسددة على قروض التنمية
7 881 136	0	قروض غير مسددة على قروض مسوقة
111 954	54 920	قروض غير مسددة على الإيجار المالي
40 280 706	75 888 521	المجموع

أصل 3-1-3 : مستحقات في الإستخلاص :

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2018 ما قدره : 74.620.747 دينار مقابل 74.835.368 دينار في 31 ديسمبر 2017 عند نهاية السنة الفارطة، وتتجزء كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
90 436 944	90 436 944	الديون المحالة سنة 2004
12 365 012	12 365 012	الديون المحالة سنة 2005
2 500 879	2 500 879	الديون المحالة سنة 2007
5 698 418	5 698 418	الديون المحالة سنة 2011
- 36885165	- 50638036	مجموع الإستخلاصات و الديون المفرط فيها
36883574	74762074	المجموع

أصل 4 : المحفظة التجارية :

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية بعد خصم المخصصات 143.119 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 123.620 دينار عند ختم سنة 2017. تتجزأ محفظة السندات كالاتي:

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
123 620	143 119	توظيفات لدى " أكسيس كبتال "
620123	143 119	المجموع

أصل 5 : محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 46.115.078 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 47.514.675 دينار عند ختم سنة 2017. و تتجزأ محفظة الإستثمار كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
36 898 461	36 898 461	مساهمات مباشرة وأرباح مرتبطة
6 088 662	6 088 662	مساهمات لدى كاب أنفست سيكار
2 692 435	2 632 435	توظيفات في صندوق رأس مال مخاطر
170 000	170 000	توظيفات في صندوق رأس مال مخاطر لدى ATD SICAR
9 530 947	8 224 592	حساب جاري للشركاء وسندات أخرى
55 380 505	15001454	المجموع
- 7 865 830	- 7 072899	مخصصات وفوائد مؤجلة على المساهمات
67551447	07811546	المبلغ بعد خصم المخصصات

تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " بما قدره 29 254 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي يدار من قبل المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدون من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة إستراتيجية لتطوير النشاط.

أصل 6 : الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 48.092.693 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 48.678.489 في 31 ديسمبر 2017 . ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي :

الوحدة دينار تونسي

31ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2018	البيانات
29525310	11123252	أصول غير مادية
-7974934	-5875808	برامج معلوماتية
		استهلاكات
4987595	2484435	الأصول غير المادية
		أصول مادية
1 277375	3 346 288	أصول في طور الإنشاء
1 355 062	1 283 062	أراضي مبنية
62424431	08287927	بنايات
88639612	5848839	تهيئة
5564616	9220306	أثاث ومعدات المكاتب
254986	677925	وسائل النقل
76013	76013	أصول ثابتة أخرى
41983353	91797950	القيمة الخام للأصول المادية
		استهلاكات
- 6271145	- 8077662	تهيئة
-6162 648	-2573 338	أثاث ومعدات المكاتب
- 111621	- 843668	وسائل النقل
- 6855532	- 8645901	بنايات
- 42891410	- 4723308	مجموع الإستهلاكات
99191842	44564942	صافي الأصول المادية
48967848	69309248	المجموع الصافي للأصول الثابتة

أصل 7 : الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند 17.755.125 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 9.016.122 دينار في 31 ديسمبر 2017 وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
587 453	667585	حساب الدولة للأداءات
1604084	90614212	صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط
1 556 374	2 041 671	مدينون مختلفون
1 942 648	2 508 949	أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل
487571	932525	قروض وتسبقات للموظفين
1 145 271	1 222 585	أعباء للتوزيع وأصول أخرى
-1 145 271	-1 222 585	إستهلاكات لأعباء للتوزيع
- 00050	- 00050	مخصصات
1220169	12575517	المجموع

الخصوم :

خصم 1 : إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية :

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2017/12/31	2018/12/31		
250320129	750540164	1-1	ودائع البنوك لأجل
88927440	268069135		حسابات المراسلين تحت الطلب
32066453	89020227	2-1	اقتراضات من البنوك
6165911	7561611		الديون المرتبطة
075851224	664974327		المجموع

خصم 1-1 : ودائع البنوك لأجل:

تتمثل ودائع البنوك لأجل في 31 ديسمبر 2018 كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
666119 000	بنك اليوبي بالي بالدولار الأمريكي
87444 750	البنك الأهلي التجاري
750540164	المجموع العام

خضم 1-2 : الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2018 كالاتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ	البيانات
20 000 000	*الإقتراضات من البنوك : بنك البركة
4 000 000	*الإقتراضات من السوق النقدية : البنك المركزي التونسي
3 000 000	بنك الأليباب
890202	*الإقتراضات المسوقة : الإتحاد التونسي للبنوك بالدولار الأمريكي
89020227	المجموع

وتنقسم ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2018 كالاتي :

الوحدة: دينار تونسي

المبلغ	البيانات
323 953 575	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر
4 021 089	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
0	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات
327 974 664	المجموع

خضم 2 : ودائع الحرفاء :

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 356.498.534 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 278.410.728 دينار في 31 ديسمبر 2017 وهي كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
828256131	153020180	ودائع عند الطلب
30729470	29902646	حسابات الحرفاء بالدينار التونسي
44033599	749955131	حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية
1659450	1050382	حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل
97325724	74465337	ودائع وأموال أخرى للحرفاء
16714 538	39819 347	حسابات الإيداع
37608048	47734991	ودائع الحرفاء لأجل
37608048	47734991	توظيفات لأكثر من 3 أشهر
56560 000	40092825	شهادات الإيداع و رقاع الصندوق

725 061	4131482	الديون المرتبطة
728410278	534498356	المجموع

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2018 كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
670357264	ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر
82 426 016	ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
9 714 848	ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 5 سنوات
356 498 534	المجموع

خصم 3 : اقتراضات وموارد خصوصية

بلغت الإقتراضات والموارد الخصوصية 24.269.124 دينار في 31 ديسمبر 2018 وتتمثل في اقتراض لدى بنك البركة بمبلغ 7.469.871 دينار و اقتراض رقاعي بقيمة 16.799.253 دينار

خصم 4 : خصوم أخرى

بلغت الخصوم الأخرى 33.944.854 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 40.321.408 دينار في 31 ديسمبر 2017 وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
3638591	9264752	مدخرات للخصوم و الأعباء
86831612	58712322	حسابات مرتقبة و حسابات التسوية
0556018	47686617	صكوك و كمبيالات تحت التحصيل
769 824	769 824	حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات
9899452	2874873	مصرفات للدفع وإيرادات مسبقة
58321 560	6085 501	داننون مختلفون
6175614	8407363	غير ذلك
1 388576	2 106739	حساب الدولة للأداءات
1 011 878	734997	مخصصات على إجازات للدفع
9731 351	0	حسابات الربط وحساب تسوية الصرف
32140 408	94433 854	المجموع

3- الأموال الذاتية :

بلغ مجموع الأموال الذاتية 92.881.247 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 107.528.788 في 31 ديسمبر 2017 وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		مذكرة	البيانات
2017/12/31	2018/12/31		
100 000 000	100 000 000	1 مال ذاتي	رأس المال
12 133 495	6 911 413	2 مال ذاتي	احتياطيات مجمعة

495133112	106 911 413	مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية
-6044 707	-03014 166	النتيجة المجمعة للسنة المحاسبية
788528107	92 881 247	مجموع الأموال الذاتية

مال ذاتي 1 : رأس المال

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003 ، هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013 ، الترفيع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتلخص هيكلته في الجدول التالي :

النسبة	عدد الأسهم	المساهمون
50%	500 000	المساهم التونسي
% 23,750	237 496	الدولة التونسية
% 26,247	262 470	الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
%0,001	10	الديوان التونسي للتجارة
%0,001	10	الشركة التونسية للتأمين و إعادة التأمين
%0,0007	7	الديوان الوطني للزيت
%0,0007	7	الشركة التونسية للملاحة
50%	500 000	المساهم الليبي
50%	500 000	المصرف الليبي الخارجي
100%	1 000 000	المجموع

مال ذاتي 2 : الإحتياطيات المجمعة

تطورت الإحتياطيات المجمعة كما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

2017/12/31	2018/12/31	البيانات
0267589	4568585	إحتياطيات البنك
6933082	769975	حصة البنك من إحتياطيات الشركة العربية للإستخلاص
77666	18877	حصة البنك من إحتياطيات شركة كاب انفست سيكار
49513312	4139116	مجموع النتائج المؤجلة

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة المجمعة

تعهد 1 : ضمانات وكفالات مقدمة :

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
73 951 080	56 987 504	ضمانات و خطابات الضمان و كفالات
1 057 973	11 105	إلتزاماتمكفلة و ضمانات أخرى
75 009 053	56 998 609	المجموع

تعهد 2 : اعتمادات مستندية :

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
37 075 439	408 490 220	اعتمادات التصدير
21 871 373	35 295 084	اعتمادات التوريد
58 946 812	443 785 304	المجموع

تعهد 3 : تعهدات التمويل المقدمة :

بلغ مجموع هذه التعهدات 72.929.637 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2018 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالقروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة .

تعهد 4 : ضمانات مقبولة :

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
8 974 461	11 434 448	الضمانات المقبولة من المؤسسات البنكية والمالية ومؤسسات التأمين
153 644 011	242 815 130	الضمانات المقبولة من الحرفاء
1 237 096	1 066 279	الضمانات المقبولة من الدولة
163 855 568	255 315 857	المجموع

إيضاحات حول قائمة النتائج المجمعة

I- إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1 : فوائد مستلمة وإيرادات أخرى:

بلغت الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة 34.503.805 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 28.430.191 دينار في 31 ديسمبر 2017 مسجلة زيادة بـ 6.073.614 دينار أي بنسبة 21,36% تفصيلها كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

2017/12/31	2018/12/31	البيانات
160 664	422 108	فوائد حسابات المرسلين
3 512 436	5 167 062	إيرادات التوظيف
10 665 834	12 309 449	فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى
6 650 168	7 581 878	فوائد على القروض التجارية
2 587 870	2 866 622	فوائد على عمليات التجارة الخارجية
4 766 821	6 022 582	فوائد مدينة على حسابات الحرفاء
86 398	134 104	إيرادات الإيجار المالي
28 430 191	34 503 805	المجموع

إيراد 2 : عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف العمولات على الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات، أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 15.116.683 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 10.177.646 دينار في 31 ديسمبر 2017 مسجلة زيادة بـ 4.939.037 (نسبة 47,83%) تفصيلها كالاتي :

الوحدة : دينار تونسي

2017/12/31	2018/12/31	البيانات
4 578 665	6 950 354	عمولات على قروض وعمليات تجارية
4 342 890	7 437 903	عمولات على عمليات التجارة الخارجية
980 220	1 187 321	عمولات على الإلتزامات بالتوقيع
188 958	136 509	عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى
10 646 177	15 683 116	المجموع

إيراد 3 : مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية :

بلغت هذه الإيرادات 2.705.362 دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 2.239.214 دينار في 31 ديسمبر 2017 مسجلة زيادة بـ 466.148 دينار.

إيراد 4 : مداخيل محفظة الاستثمار:

بلغت هذه الإيرادات 688.842 دينار في 31 ديسمبر 2018 و تتكون أساسا ر من أرباح السندات الرقاعية بقيمة 584.993 وإيرادات تقويت وتصرف كاب أنفست في بعض المساهمات وفوائد توظيف الشركة العربية للإستخلاص /صندوق رأس مال مخاطر وبدل الحضور بقيمة 103.849 دينار.

II - أعباء الإستغلال البنكي

عبء 1 : فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
6 607 307	18 623 167	فوائد على اقتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين
3 366 412	439 582	فوائد على اقتراضات متوسطة المدى من البنوك والمؤسسات المالية
6 215 645	9 651 314	فوائد على ودايع الحرفاء
1 071 085	1 935 342	فوائد على الاقتراضات والموارد الخصوصية
17 260 449	30 649 405	المجموع

عبء 2 : عمولات مدينة :

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 652.470دينار في 31 ديسمبر 2018 مقابل 601.820دينار في 31 ديسمبر 2017 مسجلة زيادة بـ 50.650دينار .

عبء 4 : مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم :

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017	2018	
-5 459 915	-7 070 073	مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء
1 182 744	2 184 348	استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء
180 214	944 042	استرجاع مخصصات على المستحقات المحالة
-569 688	-729 494	مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء
-68 547	-13 646	خسائر على مستحقات تم التفريط فيها
-62 153	-7 842 119	مخصصات جماعية
-4 797 345	-12 526 942	المجموع

عبء 5 : مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الإستثمار:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ	البيانات
--------	----------

2017/12/31	2018/12/31	
-48 966	-33 242	مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار
-48 966	-33 242	المجموع

عبء 6 : مصاريف الأعراف :

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
14 877 469	17 590 948	أجور ورواتب و أعباء اجتماعية
188 081	224 810	تربصات التكوين
15 065 550	17 815 758	المجموع

عبء 7 : أعباء الاستغلال العامة :

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

المبلغ		البيانات
2017/12/31	2018/12/31	
879155	662141	تزويدات المكاتب
985169	201268	مصاريف المجالس والجمعيات
125403	875471	بدل الحضور
310727	628668	مصاريف الهاتف والبريد
331463	1176 862	الضرائب والمعاليمة
84153	712103	مصاريف مهمات
16250	390123	مصاريف الضيافة
33220	64937	جرائد ومجلات وتوثيق
851136	212106	تنقلات وأسفار
387214	097287	منح التأمين
446289	217363	ماء وكهرباء وتزويدات أخرى
33320	585158	دعاية وإعلان
897943	1149 940	خدمات وألعاب
1040 529	1316 926	صيانة وتصليح
000188	000210	مساهمة في ودادية البنك
55253	885109	اشترابات و إعانات
640494	645589	مصاريف الإيجار ومصاريف أخرى
41 987	39 513	أعباء الإستخلاص
5874675	9993227	المجموع

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة السنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2018

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي

I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

1- الرأي

تنفيذا للمهمة التي أسندتها لنا جلستكم العامة، نقدّم إليكم فيما يلي تقرير مراقبتنا للقوائم المالية المجمعة لمجموعة البنك التونسي الليبي المصاحبة لهذا التقرير والشاملة للموازنة في 31 ديسمبر 2018، جدول التعهدات خارج الموازنة، قائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة.

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمعة للبنك التونسي الليبي في 31 ديسمبر 2018 المصاحبة لهذا التقرير والتي تبرز مجموع موازنة تبلغ **835.569.554** دينار تونسي ونتيجة محاسبية سلبية تبلغ **14.030.166** - دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المجمعة المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبّر بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2018 ولنتيجة عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

2- أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي الليبي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

3- فقرة ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي المبدي أعلاه، نرى من الصالح أن نلفت انتباهكم للنقاط التالية:

- ما ورد بالإيضاح "أصل 5" تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته **29 254** ألف دينار تونسي. غير أن البنك لا يتمتع بالحقوق المنجزة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة والانتفاع بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك. هذا ويعمل المساهمون (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) على فصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة استراتيجية لتطوير نشاط هذا المصرف.

وبما أن هذه المساعي لا تزال جارية فإنّه لا يمكننا تقييم مدى تأثير هذه الحالة على المركز المالي للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2018.

- تحصل البنك على قرار استثنائي مدني بات لفائدته باحالة جملة من العقارات على ملك حريف بقيمة قدرت سنة 2011 بـ 12.5 مليون دينار حسب تقرير اختبار خبير لدى المحاكم مع العلم ان الدين الجملي يبلغ 15.2 مليون دينار وهو مغطى بالكامل بمخصصات وفوائد مؤجلة في 31 ديسمبر 2018. ويجدر الذكر ان البنك بصدد تسوية الرسوم العقارية لصالحه ليتم تسجيلها ضمن الاصول المعدة للبيع في مرحلة اولى ثم الانطلاق في عملية البيع في مرحلة ثانية.

4- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي. إن رأينا في القوائم المالية المجمعة لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإنما لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير. وفقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا استنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها. وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضروريا لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند إعداد القوائم المالية المجمعة، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك. تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
 - الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.
 - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية و الإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك التونسي الليبي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهرية، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية المجمعة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال ورزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1- عدم إحترام البنك التونسي الليبي لنسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء

تبرز القوائم المالية للبنك التونسي الليبي المختومة في 31 ديسمبر 2018 أموال ذاتية صافية بـ 72 082 ألف دينار بعد طرح مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته 29 254 ألف دينار. وبالتالي فإن الأموال الذاتية للبنك أصبحت تمثل 6.33% من مجموع مخاطر البنك ولا تمكن البنك من احترام نسبة كفاية رأس المال المحددة بـ 10% ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء طبقاً لمتطلبات مناشير البنك المركزي التونسي. وتجدر الإشارة انه و بدون احتساب 300% من التجاوزات (434 مليون دينار) فان نسبة كفاية رأس المال تصبح في حدود 10,2%. كما لاحظنا انخفاض هام في نسبة السيولة الى مستوى 37,1% مقابل نسبة ترتيبية بـ 90%.

وبالتالي فان هذه الوضعية المالية قد تعرض البنك الى الغرامات المنصوص عليها في المنشور 06-2018 المتعلق بملائمة الأموال الذاتية والمنشور 14-2014 المتعلق بنسبة السيولة.
وفي صورة عدم تجسيم الحلول المقترحة من طرف مجلس الادارة لتصحيح التوازنات الهيكلية وتفاذي المخاطر فقد ينجر عن هذه الوضعية صعوبات مالية.

تونس، في 15 افريل 2019

مراقبي الحسابات

شركة خدمات الأعمال والتدقيق آس- بي- أي
سامي قرمازي

مكتب فتحي ناجي
فتحي ناجي